وسائل الإعلام. بما يتطابق مع فرضية البحث (بأن مستوى المعرفة لدى الإناث أقل منه لدى الذكور). حيث استطاع ٧٩.١% من ذكور جيل الشباب تسجيل درجة معرفة أكبر، مقابل ٣٥.٥% من إناث جيل الشباب.

تأثير المعرفة على المشاركة:

وفيما يتصل بتأثير المعرفة على المشاركة في الحياة العامة، يتضح من النتائج[1] التي اسفر عنها استخدام الانحدار اللوجيستي نظرا لأن النموذج متعدد العلاقات، بمعنى أن العلاقة بين المتغير التابع (المشاركة) والمتغير المستقل (المعرفة) ليست العلاقة الوحيدة فهناك علاقات أخرى بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، لذا تم استخدام طريقة Forward stepwise عند استخدام Logistic Regression. أن هناك علاقة طردية قوية بين المعرفة بالقيادات وبين المشاركة، بحيث إذا زادات المعرفة بالقيادات بدرجة واحدة فإن المشاركة تزداد بأكثر من ثمان أضعاف، بينما لا يوجد للمعرفة بالدستور وكذلك المعرفة بالمؤسسات تأثير يذكر على المشاركة.

المبحث الثالث
مناقشة وتحليل النتائج الخاصة بالمهارات

يتناول هذا المبحث بالعرض والتحليل النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية حول المهارات المعرفية التي تشكل المحور الثاني من محاور الثقافة السياسية، والتي تغطيها مطالب أربعة، أولها: مهارة صنع القرارات، وثانيها: مهارة حل المشكلات، وثالثها: مهارة التطوع، وأخيراً مهارة المشاركة.

أولاً
مهارة صنع القرارات

يكفل الإسلام المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وتضمن المواثيق الدولية ذلك وتقر باعتبارهما شريكين متساويين في تشكيل السياسة وصنع القرار، وتحض كذلك على تعزيز المساواة في الحقوق والواجبات داخل الأسرة والعمل على خلق الوعي بأن لكل من الرجل والمرأة نفس الحقوق والواجبات تجاه كل من أنفسهم كأفراد وأبنائهم كأطفال ومجتمعهم كمواطنين[2]. وتدور عملية صنع القرار هنا، بين الزوج وزوجته، ومدى إحساس كل منهما بقيمة رأيه في حياة الآخر بل وفي حياة الأسرة بشكل

---

[1] باستخدام (Logistic Regression) يتضح بداية أن النموذج ذو دلالة معنوية بـــ ٠.٠٢٩١ أي أقل من ٠.٠٥، ويفسر حوالي ٦٣% من نسبة من لم يشارك، ويفسر كذلك ٨٤% من نسبة من يشارك من أفراد العينة.

[2] مكتب الأمم المتحدة للإعلام، "العام الدولي للمرأة ١٩٧٥"، (القاهرة: مكتب الأمم المتحدة للإعلام)، ١٩٧٥. ص ٧

عام. ويتناول هذا الجزء نتائج الأسئلة (من ١٧ إلى ٢٨) في استمارة الاستبيان، والتي تدور حول مهارة صنع القرار في مواقف معينة مثل زواج أحد الأبناء أو شراء مواد بعينها للمنزل وغيرها...

١- درجة الاعتماد على الآخرين في حل المشكلات (في المنزل – العمل):

قد يكون اتخاذ القرار صعباً في بعض الأحيان، وقد يعمل البعض بالحديث الشريف "لا ندم من استشار"[١]، ولكن من يكون الأهل لهذه الاستشارة، خاصة إذا كان القرار يخص مشكلة بالمنزل، وهو ما يرتبط بثقافة الإنسان المصري وشخصيته، حيث إنه يرى الكون بشكل هرمي، بحيث يجب أن يكون على رأسه "سلطة" أو "كبير"، مع ارتباط ذلك في جانب منه بقيم الاحترام والتوجيه، وعلى الرغم من إنطواء هذا التصور على الحذر والعداء للسلطة، إلا أنه ينطوي في نفس الوقت على إيمان راسخ بضرورة النظام والسلطة[٢]، وقد تماشى هذا مع الأقوال المأثورة التي تسلم بضرورة هذه السلطة الاجتماعية سواء فيما يخص الحياة الشخصية أو العامة، ويتمثل أصحاب هذه السلطة في أناس يتمتعون بوفرة المال أو قوة العصبية أو عراقة الأصل أو تقدم السن وكثرة التجارب أو قوة الفروسية أو شفافية الروح، وقد قضى العرف أن يكون هؤلاء موضع تقديم[٣] واحترام من الآخرين، فتعتبر هذه القيمة –قيمة احترام كبار السن– واحدة من أهم القيم الأخلاقية التي حرصت العائلة على غرسها في نفوس الأبناء منذ نعومة أظافرهم[٤]. ويعتبر "السن والصحة من أهم مصادر المكانة الاجتماعية للإناث كبيرات السن، بينما يكون الدخل والسن والمستوى المعيشي أهم معايير المكانة الاجتماعية للذكور كبار السن"[٥]. ويكون الأمر فيما يخص أمور العائلة مفوضاً لسلطة الأب أو من يقوم مقامه من دمه[٦]، وحسبما ظهر من المعالجة الكمية لاستجابات المبحوثين، يرى ٥٨.١% من ذكور جيل الشباب أن أمور العائلة تكون لكبير العائلة أو للأب، ويثق ٩٦% منهم في رأي من يستشير تماماً؛ بينما يرى ٤٣.٩% من ذكور جيل الكبار أن على الشخص ألا يذهب لأحد، بل يستعين بالله ويتولى شأن العائلة بنفسه، وذكر ٢١.١% من هؤلاء أنهم يستشيرون زوجاتهم، ويثق منهم في رأيها تماماً ٩١.٦%؛ ويعتمد ١٨.٦% من ذكور هذا الشباب على نفسه في اتخاذ قراراته، ويثق ١٢.٥% فقط منهم في رأيه تماماً.

وبالمقابل تعتمد ٥٢.٨% من إناث جيل الكبار على رأي الزوج، وتثق منهن ٧٨.٩% برأيه تماماً، بينما تتراوح ثقة ٢١.١% في رأيه بين ٧٠% إلى ٩٠%، وتعتمد ٤٨.٨% من إناث جيل الشباب كذلك على رأي

---

[١] أخرجه الطبراني، "المعجم الصغير / باب الميم من اسمه محمد"، (١٧٥/٢)، بيروت: دار عمار، ط١، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م.

[٢] محمود عودة، "سلبيات الشخصية المصرية: رؤية مختلفة"، في: المؤتمر السنوي الثاني عشر: الشخصية المصرية في عالم متغير ٢٣-٢٥ مايو ٢٠١٠، أوراق تحت الطبع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٠. ص –ص ٤-٥

[٣] أي لهم الأولوية في الكلام وغيره فهم موضع تقديم (دائما في المقدمة).

[٤] سراج الدين عبد المنجي زيدان، مرجع سابق. ص، ص ١٢٧، ١٧٥

[٥] جيهان عبد العزيز محمود فرج، "العلاقات بين الأجيال: بحث أنثروبولوجي عن دور كبار السن في الأسرة الحضرية بمدينة الفيوم"، (جامعة القاهرة: فرع بني سويف، كلية الآداب، رسالة ماجستير)، ١٩٩٨. ص ٢٢٦

[٦] رشدي صالح، "شخصيتنا في المأثورات الشعبية"، مجلة الفكر المعاصر، العدد ٥٠، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، إبريل ١٩٦٩. ص ١٣٦

الزوج، وتثق ٨٦.٧% منهن في رأيه تماماً، بينما تتراوح ثقة ١٣.٣% منهن بين ٧٠% إلى ٩٠%، فهو مستشارهن حين يخص القرار أمر بالمنزل. وقد ذكرت مجموعة منهن أنه لا يجب أن يخرج أمر المنزل خارجه، أو أن يعرف أحد بما يدور من مشاكل داخل المنزل. وتعتمد ١٦.١% من إناث جيل الشباب على استشارة الأب أو كبير العيلة، بل وتثق منهن ٧٠% في رأيه تماماً، حيث ترى رأيه الأصوب بحسبانه الأكبر والأعلم منها بخبايا الأمور.

تمثل نسبة من يعمل في العينة ٣٩.٩%، بينما لا يعمل ٦٠.١% أغلبهم من الإناث، ويعتمد ٥٦% من الذكور على استشارة رئيسهم في العمل في حالة وجود مشكلة تخص العمل. ولا يوجد فارق كبير بين نسب ذكور جيلي الشباب والكبار، فمن ذكور جيل الشباب يعتمد ٥٥.٨% على استشارة رئيسه في العمل، مقابل ٥٦.١% من ذكور جيل الكبار. ويثق ٩٠% من ذكور جيل الشباب في رأي رئيسهم في العمل بشكل كامل، مقابل ٨٨.٨% من ذكور جيل الكبار، بينما تتراوح باقي النسب حول ثقة من ٧٠% إلى ٩٠%. ويرجع كبر درجة ثقة الشباب في رأي رئيسهم في العمل أكثر من الكبار، إلى أن ذكور جيل الكبار لا يرى فارقاً كبيراً في السن بينه وبين رئيسه وأن هذا العمر أعطي له خبرة في العمل، بينما يرى الشباب أن رئيسهم بالعمل هو أكبر منهم سناً وأكثر خبرة ودراية بأمور العمل، لذا يثقون في رأيه بنسب عالية.

ويصدق كذلك الحال بالنسبة للإناث، حيث تثق ٨٣.٨% ممن تعملن من إناث جيل الشباب في رأي رئيسهن في العمل بصورة كاملة، مقابل ٧٥% من إناث جيل الكبار.

٢- درجة الثقة بالنفس (ما إذا كان المبحوث يرى رأيه ذا أهمية في حياة عائلته):

يوضح الجدول (٣.٢.١) أن ذكور جيل الكبار هم الأكثر ثقة بأنفسهم وبتأثير رأيهم في حياة عائلاتهم (١٠٠%)، يليهم في ذلك ذكور جيل الشباب (٩٧.٧%)، بينما ترى (٨٨.٥%) من إناث جيل الشباب أن رأيهن له أهمية في حياة عائلاتهن، مقابل (٨٠.٦%) من إناث جيل الكبار. وقد تكون مؤسسة التعليم ودورها في التنشئة أحد أسباب ذلك حيث وكما سبقت الإشارة لا يؤمن الكثيرون من القائمين عليها -ذكوراً كانوا أم إناثاً- بالمساواة في الحقوق والواجبات[1].

٣- اهتمام الزوج برأي الزوجة:

تم طرح مجموعة من الأسئلة (من M٢٢ إلى M٢٧) على الذكور من أفراد العينة لمعرفة آرائهم بخصوص مدى أخذ رأي الزوجة في عديد من المواقف التي يغلب أن تواجه الأسرة، والتي تتحصل فيما يلي:

أ- عند تقدم الابن للخطبة:

وتوضح البيانات في جدول (٣.٢.٢) أن ٩٧.٦% من ذكور جيل الشباب سيأخذ رأي زوجته عند تقدم ابنه لخطبة إحدى الفتيات، بينما ٨٩.٥% من ذكور جيل الكبار هم من أخذوا رأي زوجاتهم بالفعل.

---

[1] نادية حليم سليمان، مرجع سابق، ص ص ٧٠٣-٧٠٧

وأشار ٨٧.٨% من جيل الشباب أنه سيعمل برأي زوجته في هذا الصدد، بينما عمل ٩٠.٢% من جيل الكبار برأي زوجاتهم فعلاً. وأفاد ١٢.٢% من جيل الشباب بأنهم سيعملون برأي الزوجة حسب الظروف، وبلغت النسبة ٩.٨% من جيل الكبار.

وكما يتضح من جدول (٣.٢.٣) غالبا ما يكون زواج الابن في بيت العائلة (مع الأب والأم في نفس المنزل)، وذهبت الأغلبية الساحقة ممن أفادوا بأخذ رأي زوجاتهم إلى أن الرأي مشاركة ومشورة بينهما؛ ولا تختلف النسبة كثيراً في جيل الشباب (٨٨.٨%) عنها في جيل الكبار (٨٧.٢%).

ب- عند تقدم أحد لخطبة البنت:

وتوضح البيانات في جدول (٣.٢.٤) و جدول (٣.٢.٥) أن ٩٧.٦% من ذكور جيل الشباب سوف يشاورون الزوجة عند تقدم أحد لخطبة الابنه، بينما ٨٧.٧% من ذكور جيل الكبار هم من أخذوا رأي زوجاتهم بالفعل.

وبالمقابل أقر ٨٥.٤% من جيل الشباب أنهم سيعملون برأي الزوجة في هذا الصدد، بينما عمل ٨٨% من جيل الكبار برأي الزوجة فعلاً. وإذا كان بعض هؤلاء قد ذكروا أن الأم هي التي تستطيع فهم احتياجات ابنتها وتفهمها، وهي الأقرب إليها، إلا أن الأغلبية قالت أن الرأي مشاركة ومشورة بينهما؛ (٨٧.٩% من جيل الشباب، ٨٠% من جيل الكبار).

ج- عند شراء أثاث للمنزل:

تظهر البيانات في جدولي (٣.٢.٦)، (٣.٢.٧) أن ٩٥.٢% من ذكور جيل الشباب يشاور زوجته عند شراء أثاث للمنزل، مقابل ٨٢.٥% من ذكور جيل الكبار. وأشار ٩٢.٥% من جيل الشباب أنه سيعمل برأي زوجته عند شراء أثاث للمنزل، مقابل ٨٩.٤% من جيل الكبار.

وإذا كان ٤٥.٩% من جيل الشباب، ٣١.٨% من جيل الكبار قد برروا موقفهم ذلك بأن الزوجة هي التي تعيش على هذا الأثاث وستستعمله، وأنها أدرى وأعلم بالبيت، إلا أن الأغلبية اعتصمت بمقولة أن الرأي مشاركة ومشورة بين الزوج والزوجة: جيل الشباب (٥٤.١%)، وجيل الكبار (٥٦.٨%).

د- عند شراء أو بيع أرض:

تكشف بيانات جدول (٣.٢.٨) أن ٨١% من ذكور جيل الشباب يأخذ/سيأخذ رأي زوجته عند شراء أو بيع أرض، مقابل ٦٣.٢% من ذكور جيل الكبار.

وأفاد ٨٥.٣% ممن يأخذ رأي زوجته من جيل الشباب أنه سيعمل برأي زوجته حال تصرف في الأرض بالبيع أو بالشراء، مقابل ٩٤.٤% من جيل الكبار.

وبينما أقرت نسبة ضئيلة من هؤلاء أن رأي الزوجة مهم عند بيع أو شراء أرض لأنها ستساعده في رعايتها. (جيل الشباب ١٠.٣%، وجيل الكبار ٢٢.٩%)،وإدعت الأغلبية (٨٩.٧%، ٧١.٤% من الشباب والكبار على التوالي) أن الرأي مشاركة ومشورة بين الزوج والزوجة.

هـ- عند شراء أو بيع مواشي/ حيوانات:

تكشف البيانات في جدول (٣.٢.١٠) أن ٨٣.٣% من ذكور جيل الشباب يأخذ/سيأخذ رأي زوجته عند شراء أو بيع حيوانات/مواشي، وهي نسبة تجاوزت بأكثر من عشرين نقطة مئوية نظيرتها لدى ذكور جيل الكبار ٦١.٤%. وأشار ٨٥.٧% من جيل الشباب أنه سيعمل برأي زوجته في هذا الصدد، مقابل ٩١.٤% من جيل الكبار. وكانت الحجة الغالبة لديهم هي أن الرأي مشاركة ومشورة بين رب الأسرة وزوجته؛ (الشباب ٩٠.٩%، والكبار ٨٢.٤%).

٤- مشاركة المرأة برأيها:

كذلك تم طرح الأسئلة (من w٢٢ إلى w٢٧) على الإناث من أفراد العينة، لمعرفة آرائهن وكيفية تصرفهن تجاه نفس القضايا آنفة الذكور، فجاءت النتائج كما يلي:

أ- عند تقدم الابن للخطبة:

توضح البيانات في جدول (٣.٢.١٢) أن ٩٥.٢% من إناث جيل الشباب ستشارك برأيها عند تقدم ابنها لخطبة إحدى الفتيات، مقابل ٧٧.٨% من إناث جيل الكبار، وكان رأي الأغلبية أن هذا الموضوع هام ولابد من تشاور الزوجين فيه (الشباب ٧٠%، والكبار ٦٠.٧%).

ب-عند تقدم أحد لخطبة البنت:

تبعاً لبيانات جدول (٣.٢.١٣) فإن ٩٦.٨% من إناث جيل الشباب تشارك أو ستشارك برأيها في حال تقدم أحد لخطبة ابنتها، مقابل ٨٦.١% من إناث جيل الكبار. وأرجعت الأغلبية (٧٥.٤%، ٦٧.٧% من الشباب والكبار على التوالي) موقفها ذلك إلى أن الموضوع هام ولابد من التشاور فيه مع الزوج.

ج- عند شراء أثاث للمنزل:

تفيد بيانات جدول (٣.٢.١٤) أن ٩٢.١% من إناث جيل الشباب تشارك برأيها عند شراء أثاث للمنزل، مقابل ٨٠.٦% من إناث جيل الكبار. هذا الموقف سوغته غالبية إناث جيل الشباب (٥٨%)، وإناث جيل الكبار (٧٢%) بأن شراء أثاث جديد للمنزل مسألة هامة ولابد من التشاور فيها مع الزوج.

د- عند شراء أو بيع أرض:

توضح بيانات جدول (٣.٢.١٥) أن ٦٩.٨% من إناث جيل الشباب تشارك برأيها عند شراء أو بيع أرض، مقابل ٦١.١% من إناث جيل الكبار. ويلاحظ أن الفرق حوالي ٢% فقط بين من قال أنه يأخذ رأي زوجته وبين الزوجات اللاتي قلن أنهن يشاركن في قرارات بيع وشراء الأرض، مما يعطي مصداقية لكلام

الزوج، وذكرت كل إناث جيل الشباب، ٥٥.٦% من إناث جيل الكبار أن شراء وبيع أرض أمر هام ولابد من التشاور مع الزوج حوله.

د- عند شراء أو بيع مواشي/ حيوانات:

وفق بيانات جدول (٣.٢.١٦) فإن ٦٥.١% من إناث جيل الشباب، ونصف نساء جيل الكبار تشاركن بالرأي عند شراء أو بيع حيوانات/مواشي، وكان التشاور حول هذا الأمر هو المبرر الرئيسي عند إناث جيل الشباب، وإناث جيل الكبار (٩٧.٦%، ٨٨.٩%).

وتتسق هذه النتائج مع دراسات سابقة، فحول قرارات بيع أو شراء أرض أو مواشي أو إحداث تغييرات بالمسكن، كانت نسبة المشاركة بين الزوجين في الريف ٢١.٩%، بينما كانت ٦٠.٦% في الحضر، واعتبر-صلاح الدين عبد المتعال- أن ذلك تقدما عما كان سائداً من قبل. وتتسق النتائج كذلك في حالة إبداء الزوجات برأيهن، حيث ترتفع النسب لدى النساء عنها لدى الرجال[1]، فبخصوص قرارات البيع والشراء أجابت الزوجات بأن أزواجهن يأخذون رأيهن بنسبة ٥٠% في الريف، مقابل ٨١.٨% في الحضر، أما بخصوص قرار زواج الأبناء الذكور فإن القرار يكون بالمشاركة الزوجية بنسبة ٣٤.٨% في الريف، و ٧٦.٧% في الحضر، أما للأبناء الإناث فكانت القرارات بالمشاركة بنسبة ٤٤% في الريف، و٧٥% في الحضر، هذا بخصوص ما أجاب به المبحوثون عما سيحدث في المستقبل، أما فيما يخص الزيجات التي حدثت بالفعل، فقد أفادت نسبة ٩٠% من الزوجات أن أزواجهن قد أخذوا رأيهن في هذه الزيجات (ريف وحضر). ودلالة ارتفاع النسب في قرية منسافيس بالمنيا -القرية محل الدراسة- أن مظاهر سيطرة الزوج المطلقة وخضوع المرأة المطلق له آخذة في الإنحسار.

٥- درجة اعتماد الرجل على العنصر النسائي في قراراته بشكل عام:

مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات أمر يدل على قيمتها لدى الرجل، وعند توجيه السؤال للمبحوث حول درجة اعتماد الرجل على العنصر النسائي في قراراته بشكل عام، جاءت الإجابات لتظهر ما يلي:

أ- يتضح من أرقام جدول (٣.٢.١٧) أنه بينما يعتمد أغلب ذكور جيل الشباب على رأي الوالدة في القرارات بشكل عام (٦٠.٤%)، فإن نسبة من يعتمد على رأي والدته من جيل الكبار بلغ فقط (٢٤.٦%)، وتوضح النتائج أيضاً أن أغلب جيل الكبار يعتمد على رأي زوجته ٥٦.١% مقابل ٢٣.٣% فقط من جيل الشباب.

ب-وتظهر النتائج في جدول (٣.٢.١٨) اتساقاً بين رأي الزوج ورأي الزوجة، فالنسبة الغالبة من زوجات الرجال الشباب ترى أن الزوج يستعين برأي والدته أكثر منها، فيما ترى النسبة الأكبر من

---

[1] صلاح الدين محمد عبد المتعال، مرجع سابق. ص ص ٢٩٦-٣٠٣

زوجات الرجال الكبار أن أزواجهن يستعينون برأيهن أكثر من رأي أمهاتهم. وتفسير ذلك أن هناك درجة كبيرة من المصداقية لهذه البيانات.

٦- القرار الأخير في شئون الأسرة:

أ- الكلمة الأخيرة في ميزانية الأسرة:

يشير الجدول (٣.٢.١٩) وجدول (٣.٢.٢٠) إلى أن ذكور جيل الشباب يظنون أن لهم الكلمة الأخيرة في ميزانية المنزل، مقابل ٨٩.٥% من ذكور جيل الكبار. كما يتقارب إلى حد كبير رأي ذكور وإناث جيل الكبار. وهو ما يتضح كذلك في الدراسات السابقة، أن القرار في ذلك يكون للزوج أو بالمشاركة للزوجين معا (٤٠.١%، ٣٧.٢% على التوالي أي بفارق طفيف)[١].

ب-الكلمة الأخيرة في سفر أحد الزوجين:

تثبت معطيات جدول (٣.٢.٢١) اعتقاد ٩٧.٧% من ذكور جيل الشباب أن الكلمة الأخيرة في سفر أحد الزوجين تكون للزوج، بينما يوضح جدول (٣.٢.٢٢) أن ٨٨.٧% من إناث جيل الشباب ترين أن الكلمة الأخيرة للزوج، مقابل ٦٨.٤% لدى إناث جيل الكبار.

ج- الكلمة الأخيرة في أمر يتعلق بتعليم الأولاد:

تبعاً للجداولين (٣.٢.٢٣) و(٣.٢.٢٤) فإن الأغلبية العظمى من ذكور جيل الشباب (٨٨.٤%) ترى أن الكلمة الأخيرة في أمر تعليم الأولاد تكون للوالد، مقابل ٨٦% لدى ذكور جيل الكبار. وتبلغ النسبتان المناظرتان لدى الإناث ٨٨.٧%، و٦٨.٤% على التوالي.

ومما سبق نجد أن هذه النتائج تتفق مع ما جاء في الدراسات السابقة، حيث أن قرار زواج أحد الأبناء وأمور تعليمهم يتم اتخاذ القرار فيها بالمشاركة بين الزوجين[٢]. بينما فيما يخص قرارات شراء وبيع أرض أو مواشي فإن نتائج الدراسة أيدت الدراسات السابقة حول وجود تخصيص في موضوعات إتخاذ القرار بين كل من الزوج والزوجة[٣].

---

[١] المجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مرجع سابق. ص ١٠٣

[٢] المرجع السابق. ص ص ١٠٣-١٠٤

[٣] محمد حسن عبد العال، "النساء في التنمية الريفية"، في: حسن أبو بكر (محرر)، "الأوضاع والمشكلات القانونية للنساء في الريف والحضر: وقائع ورشة العمل المنعقدة في إطسا- المنيا في يونيو ١٩٩٤"، (القاهرة: أمديست)، ١٩٩٤. ص ص ١٤٦-١٤٨

ثانياً

مهارة حل المشكلات

يغطي هذا الجزء نتائج الأسئلة (من ٢٨ إلى ٣٧) من استمارة الاستبيان، والتي تستفسر من المبحوثين عن مدى مساهمتهم في حل المشكلات ذات الصلة بحياتهم الاجتماعية.

١- لمن يلجأ المبحوث في حال تعرضه لمشكلة:

يتعرض البشر في كل مكان للعديد من المشكلات، وتختلف وجهات نظرهم في الحكم على حجم هذه المشكلة، وتوضح نتائج الدراسة أن ٢٠% فقط من أفراد العينة هم من تعرضوا لمشكلة كبيرة من قبل، وبخصوص التوزيع الجيلي بلغت نسبة ٣١% من ذكور جيل الشباب، ٢٢.٨% من ذكور جيل الكبار، فيما بلغت نسبة من لم يتعرضوا لمشكلة ذات بال ٦٩%، ٧٢% على التوالي، ولم تختلف النسب لدى إناث الجيلين كثيراً، حيث ذكرت ١٢.٧% من إناث جيل الشباب سبق تعرضهن لمشكلة كبيرة من قبل، مقابل ١٦.٧% من إناث جيل الكبار، ولم تتعرض ٨٧.٣%، ٨٣.٣% من كل منهما على التوالي لأي مشكلة كبيرة.

وجدير بالملاحظة هنا، أنه عند سؤال المبحوثين عن تعرضهم لمشكلة كبيرة من قبل، كانت الإجابة غالباً ما تكون "الحمد لله"، "الحمد لله مفيش مشاكل كبيرة"، ومن ذكر أنه تعرض لمشكلة كبيرة، أشار أن "ربنا" ساعده في حلها، ثم الزوج/الزوجة أو كبير العيلة، فالأخ، ثم الأب والأم، فالصديق، ورئيس العمل، وإمام المسجد، وأخيراً الجار، والمحامي.

٢- مشاركة المبحوث اجتماعياً:

توضح نتائج الدراسة كذلك ضعف المشاركة المجتمعية لدى أفراد العينة، حيث أشار ٢٨.٨% فقط أنهم سبق وشاركوا في حل مشكلة لأحد الجيران أو مشكلة تخص القرية أو منطقة السكن. مقابل ٧٨.١%، ٦٢.٤% من إناث جيل الشباب، وإناث جيل الكبار على التوالي، لم يسبق لهن المشاركة في الشأن الاجتماعي. ولكن ما يلاحظ على من لم يشارك اجتماعياً، أن أغلبهم (٧٠.٧%) كانوا من الإناث، هذه النتيجة تتفق مع ما تؤكده الدراسات السابقة أن بعض النساء في الصعيد تفتخر بأنه ليست لهن علاقات وثيقة مع الجيران، فلا تعدو العلاقة حدود الواجب (الأفراح والمآتم)[1]. وقد يرجع ذلك إلى أن المرأة في هذه القرية لا ترى لنفسها دوراً إلا في منزلها[2]، وما يحدث خارجه يجب ألا تهتم به. ويشهد واقع الحياة في القرية أن

---

[1] Miller, Catherine in: Hopkins, Nicholas and Reem Saad (Eds.), Op-Cit. PP 26-31

[2] وهو ما لا يتعارض مع ما سيرد ذكره حول مدى قبول أهل القرية (ذكوراً وإناثاً) لتدخل المرأة في حل مثل هذه المشكلات، فالمرأة لا تتدخل كثيراً في حل المشكلات خارج المنزل، ولكن هذا لا يتعارض مع تقبل الرجل لتدخلها في حل أمور ومشكلات خارجه، خاصة إذا كانت نزاعات بين زوجين، يقوم الرجل فيها بالحديث مع الطرف الأول الرجل، وتقوم المرأة فيها بالحديث مع الطرف الثاني المرأة مما يساعد على حلها.

المرأة لا تشارك في حل المشكلات خارج منزلها أو التي تخص القرية نفسها، وإن كانت في الغالب تتجانب أطراف الحديث فقط مع غيرها من نساء القرية.

٣- دور المرأة في حل المشكلات:

كشفت النتائج أن ١٣.١% من مشكلات هذه القرية الاجتماعية كانت مشاكل عائلية، وكان دور الطرف الثالث فيها فض النزاع، ومحاولة الصلح بين الزوجين، وكان دور النساء من جيل الكبار في حل هذه المشكلات هو الأكبر (٦٣.٦% من إجمالي دور الإناث)، يليه دور ذكور جيل الكبار (٥٣.٣% من إجمالي دور الذكور).

وبعد المشكلات العائلية جاءت النزاعات بين طرفين، والتي تمثل ١٢.١% من إجمالي المشكلات، والتي تساوى فيها دور الإناث من الجيلين، بينما كان الدور الأكبر لذكور جيل الكبار (٦٦.٧% من إجمالي الذكور). وفي هذا السياق ورد ذكر مشكلات مثل مشكلات الميراث وما يخص الأرض الزراعية، وعلى الرغم من أن هذه المشكلة قل ورودها، إلا أن ما يحدث من جرائها الكثير، فقد يخسر الأخ أخاه والابن والده أو والدته[١] من أجل الصراع على الميراث خاصة على الأرض الزراعية، ومازالت مشكلة عدم توريث الأنثى قائمة حتى الآن، وإن حصلت عليه يكون شكلياً ويتم التحايل على ملكيتها[٢]، وتثير العديد من المشاكل، مما يفسر موافقة ٩١.٩% بشدة على إعطاء المرأة حقوقها في كل شيء خاصة الميراث.

وبخصوص تدخل المرأة في حل المشكلات، تتوافق النتائج بين الإناث والذكور، حيث ترى النسب الأكبر من الإناث وكذلك الذكور أن دور المرأة مقبول ومرحب به في حل المشكلات. إلا أن هناك نوعين من الطرق التي يتم اللجوء إليها في حالة حدوث النزاع، فيكاد يكون هناك اتفاق حول ضرورة تدخل طرف ثالث لحل المشكلة، وفي هذه الحالة يتم الاستعانه إما بالمؤسسة القانونية (الشرطة- المحكمة)، أو من خلال مجلس الصلح أو المجلس العرفي[٣] أو مجلس العرب[٤] (وكلها تسميات لمعنى واحد)، ويعتمد حجم المجلس والمحكمين فيه على طبيعة وحجم المشكلة، وبعد سماع القصة من الطرفين والوصول لحل، يتم قرأة سورة الفاتحة مرة أو أكثر، كنوع من إظهار إلتزام الطرفين بعدم العودة للنزاع مرة أخرى، ثم يؤدي كل طرف القسم على كتاب الله بإكمال الصلح وعدم الرجوع للنزاع، وغالباً ما تكون عقوبة مخالف قواعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه غرامة نقدية، يتم الاتفاق على ذلك وتوقيع الأوراق[٥]، وقد يستغرق هذا الأمر وقتاً طويلاً[١].

---

[١] فقد عاصرت الباحثة من هذه الأحداث بنفسها في القرية أو قرى مجاورة.

[٢] علياء شكري، قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع: دراسة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣. ص ص ٢٨٨-٢٩٤

[3] Nielsen, Hans-Christian Korsholm, "Men of Authority Documents of Authority: Notes on customary Law in Upper Egypt", in: Hopkins, Nicholas S. and Westergaard, Kirsten, "Directions of Change in Rural Egypt", (Egypt: The American University in Cairo press), 2001. Pp 358-359

[4] Nielsen, Hans Chr. Korsholm, "Conflict Resolution", in: Hopkins, Nicholas S. (Editor), Op-Cit. pp 63-71

[5] Zayed, Ahmed, "Culture and Mediation of Power in an Egyptian Village", in: Ibid. Pp 381-384

٤- حل مشكلات تخص القرية:

في حالة وجود مشكلة تخص القرية، يرى ٣٠.٨% من أفراد العينة أنه يجب اللجوء إلى "الحاج نشأت" وهو شخص وقور، ومسن، وذو حكمة ومال، ومسموع الرأي، بينما يرى ١٩.٧% من أفراد العينة أنه يجب اللجوء لشيخ البلد وهو شخص معروف بين الناس ويعتبر مسئولاً حكومياً، قد تفيد استشارته أكثر في أمور النزاعات، ويظن ١٨.٢% أن إمام المسجد هو الأصلح لحل المشكلات. بينما يعتقد ١٥.٢% أن اللجوء لمركز الشرطة "النقطة" هو الأصلح، وجاء أغلب هؤلاء من إناث جيل الشباب، ثم من ذكور هذا الجيل، الذين يبدو أنهم غير مقتنعين بما يسميه الآخرون "كبير العيلة"، ويعتبرون مركز الشرطة بمثابة المؤسسة المسئولة عن النظام وعن فض المنازعات، كذلك يبدو أن ثقافة الشك في السلطة مازالت موجودة لدى جيل الكبار خاصة الذكور الذين يرون كبير السن صاحب خبرة ودراية.

٥- العوامل التي تقلل/ تقيد حرية المرأة في الصعيد:

هناك ثلاثة عوامل -طبقاً لما ورد في استجابات المبحوثين- تقلل من دور وحرية المرأة في المجتمع؛ الأول يخص الرجل نفسه، والثاني يخص المرأة نفسها، والثالث يتخذه الرجل والمرأة ذريعة للتكاسل وعدم المشاركة، وهي على التوالي: تهميش دور المرأة في الحياة وعدم اقتناع الرجل بدورها، واستبداده برأيه وعدم احترامه لرأي المرأة ومنعها من العمل، وسلبية المرأة نفسها وعدم اقتناعها بدورها ورضوخها لما هو مفروض عليها أو ما تعتقد أنه مفروض عليها وإنطوائها وعدم خبرتها وعدم احتكاكها بالمجتمع من حولها، إضافة إلى انخفاض مستوى التعليم، وعدم وجود وقت، وكثرة الأعباء المنزلية...

كل هذه العوامل أو الأسباب ذكرها أفراد العينة بنسب متفاوته لتفسير تواضع دور وحرية المرأة وعدم مساواتها بالرجل، وحظى انخفاض التعليم والجهل بالنسبة الأكبر، حيث رأى ذلك ٥٩.٥%، ٥٠.٩% من ذكور جيلي الشباب والكبار، مقابل ٥٠%، ٤١.٧% من إناث جيل الشباب، وإناث جيل الكبار على التوالي[٢].

٦- العادات والتقاليد في الصعيد:

تختلف العادات والتقاليد من مكان إلى آخر، بل ومن زمان إلى آخر في نفس المكان، مما يترتب عليه وجود ثقافات فرعية داخل البلد الواحد، ففي مصر توجد ثقافة لوجه بحري، وأخرى لوجه قبلي، وثالثة للمحافظات الحضرية، ورابعة لمحافظات الحدود وأخرى للبدو، هذه الثقافات قد تتقاطع وتتنوع بدرجة أو بأخرى، وهو ما أكده أفراد العينة بقولهم "كل مكان وليه عوايده". حيث أجاب ٩٧.٥% من أفراد العينة أن

---

[1] Nielsen, Hans Chr. Korsholm, "Conflict Resolution", in: Hopkins, Nicholas S. (Editor), Op-Cit. pp 63-71

[٢] وهذه النتائج تعكس مظاهر السلبية تجاه المكاسب التي تم الحصول عليها بعد طول عناء، حيث يسهم في تكريس هذه الأوضاع عدم الوعي بالحقوق، ونقص الإيمان بالذات والقدرات، والتذبذب بين الإيجابي والسلبي، وبين التقليدي والمعاصر وهي أفكار يحتاج تغييرها لعقل مفتوح لمناقشتها وتصحيحها. للمزيد انظر:
نادية حليم- حسن سلامة، مرجع سبق ذكره. ص ٥

العادات والتقاليد تختلف في وجه بحري عنها في وجه قبلي. مع ملاحظة أن النسبة الأكبر ٤٣% أفادت أنها تختلف في كل شيء دون أن تحدد شيئا بعينه، وأقرت غالبية الإناث أن القيود على الملبس في الصعيد أكثر منها في وجه بحري (١٧.٦%، ١٤.٦% من إناث جيل الشباب، وإناث جيل الكبار على التوالي).

ولا تزال فكرة أن التعليم أمر ثانوي بالنسبة للفتاه وأن الزواج يأتي في المرتبة الأولى سائدة في الريف المصري على وجه العموم[1]، في هذا السياق ترى ١٤.٦% من إناث جيل الكبار و ١١.٨% من إناث جيل الشباب، أن القيود على خروج المرأة للتعليم تزيد في وجه قبلي (الصعيد) عنها في وجه بحري. وتبلغ النسبتان المناظرتان لدى ذكور الجيلين ٧.٣%، ٦.٢% على الترتيب.

وذكر أفراد العينة اختلافات أخرى مثل وجود مبادئ أكثر في الصعيد عن وجه بحري مثل الالتزام والتدين والكرم والضيافة، والقيود على أوقات خروج وعودة المرأة إلى المنزل، والقيود على حرية المرأة وعملها، والقيود على الاختلاط بين الإناث والذكور، والاختلافات في الزواج، وعند التقصي عن هذا الاختلاف، أشار أفراد العينه أن الزواج في الصعيد مبكر، ورؤية الخطيب لا تكون إلا فترة قصيرة، ولمرة أو اثنتين فقط، ولا يؤخذ رأي البنت في زواجها، وقد ذكر بعض إناث العينة أنهن لم يخترن شريك الحياة، ويبدو أن هذه العادات في الزواج لا تزال موجودة حتى الآن، ففي بعض الحالات تحرم الابنه من حقها في التعبير عن رغبتها في اختيار الزوج الذي ترتضيه أو الوقت الذي تراه مناسباً لاتمام هذا الزواج. ويدعم هذه النتائج، نتائج دراسات سابقة وإن كانت قديمة، فهي تشير لعادات ما برحت موجودة، فلايزال أهل الصعيد يغالون في المهور، وكأن الأنثى سلعة موضع مساومة[2]. "وقد كان من عادات الجاهلية أن يتحكم الرجال في تزويج النساء، إذ لم يكن يُزوج المرأة إلا وليها، فقد يزوجها بمن تكره ويمنعها ممن تحب لمحض الهوى"[3]. وأشار ١% فقط من إجمالي العينة (من ذكور جيل الكبار) إلى الثأر كعادة وتقليد يختلف فيه الصعيد عن الوجه البحري. ونوه ٤.٨% من ذكور جيل الشباب و٣.٢% من إناث جيل الشباب و ٢.٩% من إناث جيل الكبار إلى جمود الفكر في وجه قبلي أكثر منه في وجه بحري. وتحدث عدد قليل عن عادة ختان الإناث كعادة سيئة في قرى ونجوع الوجه قبلي.

ثالثاً

مهارة التطوع

يعتبر التطوع نوعاً من المشاركة الاجتماعية بل والتضامن الاجتماعي مع أفراد المجتمع، وتؤشر ارتفاع نسبته على ارتفاع نسبة المشاركة، ويعرض هذا المطلب لنتائج العمل الميداني الخاص بالعمل التطوعي والمشاركة فيه، والفرق في ذلك بين جيلي الكبار والشباب ذكوراً وإناثاً.

---

[1] كاميليا عبد الفتاح، "ملامح من شخصية المرأة المصرية"، مجلة الفكر المعاصر، العدد ٥٠، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، إبريل ١٩٦٩. ص ١١٨

[2] المرجع السابق. ص ١١٨
ملحوظة: وعلى الرغم من أن المرجع ١٩٦٩ إلا أن هذا ما زال متبعاً، وقد عاصرته الباحثة في القرية بل وفي العائلة نفسها.

[3] محمد عمارة، "الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده"، (القاهرة: القاهرة للثقافة العربية)، ١٩٧٥. ص ٧٨

١- المشاركة في عمل تطوعي:

توضح النتائج أن ٤١.٩% من أفراد العينة قد سبق وشاركوا في عمل تطوعي من قبل، مع ملاحظة، ضعف مشاركة المرأة في العمل التطوعي (بلغت النسبة ١٩.٤% لدى إناث جيل الكبار، ٩.٥% لدى إناث جيل الشباب). وعلى النقيض تماماً، سجل الذكور معدلاً مرتفعاً من المشاركة التطوعية حيث بلغت النسبة ٦٩%، ٧١.٩% لدى ذكور جيل الشباب والكبار على التوالي.

وجاءت أعلى نسبة للعمل التطوعي متمثلة في المساهمة في بناء مسجد (٢٩.٣%)، وتراوحت نسب باقي الحالات من ٠.٥% إلى ٣% ليس إلا: التبرع بالدم، المساعدة مع الهلال الأحمر، المساعدة في توزيع الزكاة مع الجمعية الشرعية بالقرية، وأنشطة تابعة للكنيسة في القرية مثل الخياطة، مساعدة أهل القرية في محو الأمية، ومشاطرة الناس أفراحهم وأحزانهم، مع مساعدة البعض أحياناً (ملحوظة ذكر البعض أن الحضور في هذه المناسبات واجب، ولكن المساعدة تطوع)، مساعدة الآخرين في توصيل المياه لمنازلهم، ومساعدة الجيران في بناء منازلهم، أو في نظافته أحياناً، إضافة إلى المشاركة في لجان الانتخابات (كمتطوع في الحزب). أما الذين لم يسبق لهم المشاركة في عمل تطوعي، فقد أرجع منهم ٢٤.٣% السبب إلى عدم وجود وقت، ونسبة ١٩.٢% من الإناث إلى أنهن لا يخرجن من المنزل، وغير متعلمات. وأشارت ٤.٨% من إناث جيل الشباب إلى عدم إيمانهن بدورهن كنساء في العمل التطوعي. واحتج عدد قليل منهن بأن أزواجهن يمنعهن (١.٦%).

٢- قيمة العمل الجماعي:

يؤكد التوجه نحو قيمة العمل الجماعي على أولوية مصلحة الجماعة على مصالح الفرد[١]، وقد خلصت دراسات سابقة إلى أن الفلاح المصري يؤمن بأهمية هذا العمل[٢]، وهو ما أكدته كذلك نتائج البحث حيث يفضل ٩٣.٤% من أفراد العينة العمل الجماعي على العمل الفردي، بينما يرى ٣% أنه لا يوجد فرق بينهما، وكان على رأس المؤيدين للعمل الجماعي ذكور جيل الشباب بنسبة ١٠٠%، ثم ذكور جيل الكبار بنسبة ٩٦.٥% منهم، بينما ترى ٩٣.٧% من إناث جيل الشباب و٨٠.٦% من إناث جيل الكبار أن العمل الجماعي أفضل من العمل الفردي.

وقد شارك ٨٦.٩% ممن يؤمنون بالعمل الجماعي في أعمال جماعية من قبل، كان أغلبهم من ذكور جيل الشباب (٩٢.٩% منهم)، ثم ذكور جيل الكبار (٩١.٢% منهم)، بينما لم تختلف نسبة الإناث كثيراً في

---

[١] كامل كمال، "الشخصية المصرية وثقافة العمل الجماعي"، في: المؤتمر السنوي الثاني عشر "الشخصية المصرية في عالم متغير ٢٣-٢٥ مايو ٢٠١٠"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، أوراق تحت الطبع، ٢٠١٠. ص ١٣

[٢] محمد إبراهيم عبد النبي، "شخصية الفلاح المصري: دراسة في ملامح الاستمرار والتغير"، أعمال الندوة السنوية الخامسة: الشخصية المصرية في عالم متغير، جامعة القاهرة: كلية الآداب، ١٩٩٩. ص ٢١٠

الجيلين، فكانت نسبة من شاركت في عمل تطوعي من إناث جيل الشباب ٨٢.٥% مقابل ٨٠.٦% من إناث جيل الكبار.

وتثبت النتائج عدم صحة الفرضية التي تقول: "**أن هناك علاقة طردية بين المهارات ومتغير العمر، حيث تزيد لدى جيل الكبار**"، حيث اتضح أنها تزيد لدى جيل الشباب عنها لدى جيل الكبار (٨٥.٢%، ٧٣.٧% على التوالي). وقد يجد ذلك تفسيره فيما تبثه أجهزة التلفاز وغيرها، لذلك يجب الاهتمام بالمادة المقدمة من خلال وسائل الإعلام خصوصاً، التلفاز.

تأثير المهارات على المشاركة:

تظهر البيانات الكمية[1] أنه باستخدام الانحدار اللوجيستي، هناك علاقة طردية بين مهارة صنع القرار والمشاركة بحيث إذا زادت مهارة صنع القرار بدرجة واحدة فإن المشاركة تزداد بأكثر من مرة ونصف، بينما لا يوجد تأثير على مشاركة أبناء القرية في الحياة السياسية، لكل من مهارة التطوع، ومهارة حل المشكلات.

رابعاً

مهارة المشاركة

أولاً: القضايا العامة محل اهتمام أفراد العينة:

تُظهر معطيات جدول (٢.٣.٧) أن الموضوعات السياسية تحتل المرتبة الأولى لدى المبحوثين، بغض النظر عن العمر أو النوع، وكانت المرتبة الثانية من نصيب القضايا الدينية، فيما شغلت المسائل الثقافية وكذا الاجتماعية أولوية أولى لدى الشباب مقارنة بالكبار. ويتفق الموقع المتقدم للأمور السياسية مع ظروف ثورة ٢٥ يناير، التي أسهمت في زيادة وعي، واهتمام الجمهور العام بالسياسة[2]، أما القضايا الدينية فتعكس شيوع مظاهر التدين لدى المصريين، ومنها الحرص على الاستماع للدعاة، والوعاظ، والأئمة، والقساوسة[3]. حيث للدين أثر عميق في الحياة الاجتماعية المصرية[4].

---

[1] باستخدام (Logistic Regression) يتضح بداية أن النموذج ذو دلالة معنوية بـ ٠.٠٣٤ أي أقل من ٠.٠٥، ويفسر حوالي ٧٠.٢% من نسبة من لم يشارك، ويفسر كذلك ٧٠.٢% من نسبة من يشارك من أفراد العينة.

[2] أي بعد أحداث ٢٥ يناير وثورة الشعب، والجُمعات المتتالية جمعة الغضب ٢٨ يناير ثم جمعة الرحيل ٤ فبراير والصمود أو التحدي ١١ فبراير ثم النصر ١٨ فبراير ثم التطهير والخلاص ٢٥ فبراير إلى الاستمرار ٤ فبراير والوحدة الوطنية ١١ مارس، ثم الاستفتاء على تعديل الدستور في التاسع عشر من مارس لنفس العام

[3] نادية حليم- حسن سلامة، "الشخصية المصرية وثقافة التغير: تطبيق على مقترحات تعديل قانون الأحوال الشخصية"، في المؤتمر السنوي الثاني عشر: "الشخصية المصرية في عالم متغير ٢٣-٢٥ مايو ٢٠١٠"، أوراق تحت الطبع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٠. ص ٣

[4] أحمد أمين، مرجع سابق. ص ٤٠

ثانياً: السماح للابن/ البنت بالمشاركة في الأنشطة الطلابية في الجامعة:

وتوضح نتائج الجداول (٢.٣.١٥) ذكور والجدول (٢.٣.١٥) إناث، وجدول (٢.٣.١٦) ذكور وجدول (٢.٣.١٦) إناث، أن إناث جيل الشباب أكثر من يشجع أبنائه الذكور على الاشتراك في الأنشطة الاجتماعية والسياسية في الجامعة ٨٤.١%، أما بخصوص الموافقة على مشاركة البنت في تلك الأنشطة كانت ٦٨.٣%[1].

ثالثاً: السماح للابن/ الابنه بالترشح لمجلس الشعب:

تظهر نتائج الجداول (٢.٣.١٧) ذكور وإناث، أن النسبة الأكبر من الإناث هن من يوافقن بشدة على ترشح أبنائهن لعضوية مجلس الشعب، خاصة إناث جيل الشباب ٨٧.٣%، كما أن نسب الموافقة لترشيح الأبناء أكبر بكثير منها لترشيح البنات، هذه النسب تدل على السعي وراء السلطة والوضع الاجتماعي الرفيع، وهو ما تعبر عنه إجابات من قبيل "طبعا ياريت" عند الموافقة بشدة أو "ياريت"، وهي كلمات تدل على التمني والرجاء، وكلمات أخرى مثل "ياريت بس هي تنفع".

ويمكن تفسير أولوية الذكر على الأنثى في الترشح لمجلس الشعب أن الابن ينسب لأبيه فيقال "فلان ابن فلان"، بينما الابنه تنسب لزوجها "فلانة امرأة أو زوجة فلان".

رابعاً: الفاعلية السياسية:

تناولها سؤال ٥٩ من خلال مجموعة عبارات فيما يلي نتائجها:

١- أعتقد أني أستطيع التأثير بقوة على إدارة مجتمعي المحلي:

ويبين من واقع الجداول (٢.٣.١٩) ذكور و(٢.٣.١٩) إناث أن ٤٢.٤% من أفراد العينة يعتقدون أن بإمكانهم التأثير بقوة على إدارة المجتمع المحلي للقرية محل الدراسة، وكانت أعلى نسبة من نصيب ذكور جيل الشباب ٧١.٤%، وأدنى نسبة لإناث جيل الكبار ١٣.٩%. وفي المقابل أفاد ٣٠.٨% من أفراد العينة بعدم القدرة على التأثير بقوة على إدارة مجتمع القرية المحلي، من بينهم ٦١.١% من إناث جيل الكبار، ٢٨.١% من ذكور جيل الكبار.

٢- السياسة من التعقيد بحيث يستحيل علي فهمها:

وتكشف بيانات جداول (٢.٣.٢٠) ذكور و(٢.٣.٢٠) إناث أن نسب الموافقة بشدة والموافقة في هذا الصدد تكاد تتساوى، وأكثر من يوافق على هذه المقولة هم ذكور جيل الشباب بنسبة ٤٥.٢%.

---

[1] بينما كانت النسب لدى ذكور جيل الشباب أكبر منها لدى ذكور جيل الكبار بفارق طفيف، فبالنسبة للموافقة على مشاركة الذكور في الأنشطة ٧٦.٢% من ذكور جيل الشباب، بينما فيما يخص مشاركة البنت كانت النسبة ٥٤.٨% من ذكور جيل الشباب فقط من وافق على ذلك.

٣- بوجه عام تحرص الحكومة على معرفة أراء الناس:

توضح معطيات الجداول (٢.٣.٢١) ذكور و(٢.٣.٢١) إناث، أن الذكور في الجيلين يوافقون على أن الحكومة تحرص على معرفة أراء الناس بمعدل أعلى بكثير من الإناث للجيلين، حيث يوافق بشدة ٥٤.٨% من ذكور جيل الشباب، و ٥٤.٤% من ذكور جيل الكبار.

بينما كانت نسب الرفض أكبر لدى الإناث خاصة إناث جيل الشباب اللاتي بلغت نسبة من يرفضن منهن بشدة ٣٣.٣% مقابل ١٦.٧% من إناث جيل الكبار.

٤- لا أظن أن مشاركتي في الانتخابات ذات قيمة كبيرة:

تبعا لنتائج جداول (٢.٣.٢٣) ذكور و(٢.٣.٢٣) إناث، لاتزال هناك فئة تظن أن مشاركتها في الانتخابات ليست ذات قيمة كبيرة، على الرغم من اقتناعها بقوة وإمكانية التأثير في قرارات الحكومة، وسجل ذكور جيل الكبار أعلى نسبة موافقة بشدة (٥٢.٦%)، بينما أقل نسبة لإناث جيل الكبار (٢٥%).

٥- التصرف الواجب للحصول على حق مسلوب:

بخصوص السؤال عن كيفية التصرف للحصول على حق مسلوب اختلفت النتائج قبل ثورة ٢٥ يناير عما بعدها، فقبل الثورة كانت الأغلبية (٥٩.٦%) تكتفي بالدعاء إلى الله، أو بنفس اللفظ "يشتكي لربنا"، علماً بأن أعلى نسبة سجلها ذكور جيل الشباب (٧٣.٨%)، تلاهم ذكور جيل الكبار (٦٨.٤%)، ثم إناث جيل الشباب (٥٥.٦%)، وأخيراً إناث جيل الكبار بنسبة ٣٦.١%. اختلف الحال بعد الثورة، إذ يرى ٢٦.٣% من المبحوثين أنهم سيتقدمون بعريضة في حال عدم تمكنهم من الحصول على حقوقهم، وكانت النسبة الأعلى ٢٩.٨% لذكور جيل الكبار، فإناث جيل الشباب (٢٧%)، ثم ذكور جيل الشباب (٢٦.٢%)، وأخيراً إناث جيل الكبار ١٩.٤%. وأجاب ٢٥.٨% أنهم سيقومون بعمل مظاهرة سلمية. بينما مال ٢٠.٧% أنهم لن يفعلوا شيئاً أو سيشكون لله، وقد يجد ذلك تفسيره فيما حدث من تغير بعد الثورة، وأنه تم القضاء على الفساد -وإن لم يكن بشكل كامل- ولكن يتضح من استجابات المبحوثين الأمل في غدٍ أفضل.

٦- العضوية والنشاط في منظمات المجتمع المدني:

وفي سؤال عن المشاركة في عضوية أو نشاط حزب أو جمعية أهلية أو نقابة أو المجلس الشعبي المحلي أو مجلس إدارة مركز الشباب، أقر أغلب أفراد العينة أنهم غير مشاركين في عضوية أي حزب (٨٨.٤%)، و (١٠.١%) ينوي المشاركة؛ وسجلت إناث جيل الكبار النسبة الأكبر من غير المشاركين (٩٤.٤%)، يليهن إناث جيل الشباب (٩٠.٥%)، ثم ذكور جيل الكبار (٨٢.٥%)، وأخيراً ذكور جيل

الشباب (٨٨.١%). وهو ما يؤكد ما سبق ذكره في الدراسات السابقة حول ضعف مشاركة المرأة عموماً، وتواجدها الرمزي في الأحزاب[1].

وتزيد نسبة غير المنضم لعضوية جمعية أهلية عن ٨٧%، كانت النسبة الأعلى فيهم لإناث جيل الشباب (٩٦.٨%)، يليها إناث جيل الكبار (٩١.٧%) ثم ذكور جيل الشباب (٨٥.٧%) وأخيراً ذكور جيل الكبار (٧٥.٤%) منهم.

وتفوق نسبة غير المشاركين في عضوية مجلس إدارة مركز الشباب بالقرية أي نسبة أخرى لتكون (٩٠.٤%)، وتصل النسبة الأعلى فيها إلى ١٠٠% لدى إناث جيل الكبار، تليهن إناث جيل الشباب (٩٦.٨%)، ثم ذكور جيل الشباب (٨٣.٣%)، وأخيرا ذكور جيل الكبار (٨٢.٥%).

وكذلك فإن (٨٤.٨%) من أفراد العينة غير مشاركين في عضوية نقابة؛ وكانت النسبة الأعلى من نصيب إناث جيل الشباب (٩٦.٨%)، ثم إناث جيل الكبار (٩٤.٤%)، فذكور جيل الشباب (٨٣.٣%)، وأخيراً ٦٦.٧% من ذكور جيل الكبار. وكان المنضم بالفعل لعضوية نقابة في الغالب من ذكور جيل الكبار ٢٩.٨%، وكانت النقابات التي يشتركون بها: المعلمين، الأطباء، التجاريين، التطبيقيين، الزراعيين، العاملين بالصحة وأخيراً نقابة المهن التطبيقية.

وتبدو حالة المشاركة في هذا الصدد الأقل عما سبقها من نتائج، ولم تختلف نسب المشاركة في عضوية المجلس المحلي كثيراً عنها، حيث تطغى نسبة غير المشاركين (٨٩.٤%)، وجاءت إناث جيل الكبار في القمة بنسبة (٩٧.٢%) من إناث جيل الكبار، تليهن إناث جيل الشباب (٩٦.٨%)، ثم ذكور جيل الشباب (٨٣.٣%)، وأخيراً ذكور جيل الكبار (٨٠.٧%).

واللافت للنظر أنه على الرغم من ضعف مشاركة أفراد العينة في عضوية ونشاط المنظمات المدنية، إلا أن ٧٨.٣% منهم يرون أن المشاركة في هذه الأنشطة مفيد في تكوين الشخصية، بينما يرى ١٦.٧% أنه ضياع للوقت بدون مقابل. وهو ما يتأكد من خلال دراسات سابقة، قد يكون السبب في ذلك أن انتخابات هذه المؤسسات تأخذ شكل الصراع السياسي أو أنها –أي النقابات– لم تناقش مشاكل المهنيات، أو أنها لا تقوم بنشاط واسع يشد العنصر النسائي إليه، أو أن تكون الأسرة نفسها بعيدة عن العمل العام فلا يمكن لهذه المرأة أن تنخرط دونهم فيه[2].

٧- التصويت في الانتخابات العامة:

يعتبر التصويت في الانتخابات أحد مستويات المشاركة السياسية، ويرتبط السلوك الانتخابي للمصري بشخص معين يعرفه الناخب معرفة شخصية أو يقع تحت تأثيره السياسي أو حتى تحت سيطرته

---

[1] فريد النقاش، "المرأة المصرية والأحزاب السياسية"، في: هبه أحمد نصار وصلاح سالم زرنوقة (محرران)، مرجع سبق ذكره. ص ص ١٥٥-١٦٣

[2] أمينة شفيق، "المرأة والنقابات المهنية"، في: هبه أحمد نصار وصلاح سالم زرنوقة (محرران)، المرجع السابق. ص ص ١٦٥-١٧٢

الاقتصادية أو الجهوية. فالعلاقات القائمة على المعرفة الشخصية أو الجهوية أكثر بروزاً من العلاقات المنظمة التي ترتبط بمؤسسات لها معاييرها وتنظيماتها، وترتبط هذه الخاصية بطبيعة الخبرات السياسية التي عاشها الإنسان المصري حيث كانت السلطة تقوم على المركزية المطلقة[1]. وتوضح النتائج أن ٤٧.٥% من أفراد العينة لديه بطاقة انتخابية، و٣٠.٨% منهم اسمه مدرج في الجداول، وكانت النسبة الأقل في ذلك لإناث جيل الكبار. وقد شارك ٦١.١% من أفراد العينة في انتخابات برلمان ٢٠١٠، زادت النسب لدى الذكور عن الإناث، فكانت النسبة الأكبر لذكور جيل الكبار (٧٨.٩%)، ولدى إناث جيل الشباب أكبر من مثيلاتهن الكبار (٥٠.٨%). وعند سؤال أفراد العينة عن مدى تقديرهم لقيمة أصواتهم في الانتخابات قبل وبعد ثورة يناير ٢٠١١، وُجد أن نسبة ٦٤.١% من المبحوثين كانوا يرون أن صوتهم في الانتخابات قبل ثورة ٢٥ يناير لم يكن له فائدة، في حين هبطت النسبة بشدة بعد الثورة لتصبح ٣.٥% فقط، وبالمقابل، أفاد ٢٩.٣% فقط أن صوتهم في الانتخابات كان له فائدة قبل الثورة، بينما ٩٣.٤% بعد الثورة.

ولما كانت الدارسة في الشق الميداني قد أجريت بعد الاستفتاء بأقل من شهر، فقد سئل أفراد العينة عن مشاركتهم في هذا الاستفتاء، وتظهر الاستجابات أن ٦٥.٢% من أفراد العينة قاموا بالتصويت في الاستفتاء، وكانت النسبة الأعلى من نصيب ذكور جيل الكبار (٨٦%)، يليهم ذكور جيل الشباب (٦٩%)، ثم إناث جيل الشباب (٥٥.٦%)، وأخيرا إناث جيل الكبار (٤٤.٤%).

ولأن النظرة التقليدية للمرأة التي لا تزال في وضع التابع للرجل المقرر لمصيرها، والغير أهل لتحمل الكثير من المسئوليات وحل المشكلات[2]، فقد أفاد أغلب أفراد العينة بعدم ملائمة المرأة لشغل مناصب كرئيس الجمهورية، قد ارجعوا السبب في ذلك إلى أن "الرجال قوامون على النساء" أو "لأنها لا تستطيع تحمل المسئولية"، أو رفضن لمجرد أنها إمرأة، وهو ما كان في الجانبين فلدى الرجال لأنهم غير مقتنعين بدور المرأة في تولي مناصب عليا، ولدى السيدات لأنهن غير مقتنعات بدورهن في هذا الصدد، وهو ما يتسق مع بيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، والذي يقول بأن ٥٨% من الشباب يعتقدون أن الرجال أفضل من النساء في العمل (الذكور أعلى من الإناث بفارق محدود ثلاث نقاط مئوية)، وهو ما يكشف عن ثقافة ذكورية مسيطرة تبلورت بشكل واضح في اعتقاد ٦٦% من العينة بأن دور المرة كربة منزل يمكن أن يعطيها نفس الشعور الذي يحققه لها العمل خارج المنزل، خاصة وأن معظم مؤيدي هذا الرأي من الإناث[3]. وكذلك كان الحال لمناصب أخرى وإن كانت أقل من منصب رئيس الجمهورية بكثير (العمدة أو عضو برلمان أو مجلس شعبي محلي). وهو أيضاً ما تؤكده الدراسات السابقة من وجود حالة من الانخفاض الحاد

---

[1] أحمد زايد، "المصري المعاصر: مقاربة نظرية وإمبريقية لبعض أبعاد الشخصية المصرية"، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٠. ص ١٦٥

[2] كمال محمود المنوفي، "الثقافة السياسية للفلاحين المصريين مع دراسة ميدانية في قرية مصرية"، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه منشورة، الجزء الثاني، ١٩٧٨). ص-ص ٣٩٥-٣٩٦

[3] "مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠: شباب مصر: بناة مستقبلنا"، القاهرة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومي، ٢٠١٠. ص ٧١

في كافة صور ومستويات مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية[1]. وغالباً ما يكون سبب رفض تولي المرأة للمناصب القيادية سيادة الثقافة الذكورية على فكر الرجال وبعض النساء، ممن يفضلون الرجال في المناصب القيادية العليا على وجه الأخص[2].

المبحث الرابع

مناقشة وتحليل النتائج الخاصة بالقيم

تتوافر الدراسة في هذا المبحث على بيان وشرح نتائج التطبيق الميداني بخصوص القيم السياسية وذلك في مطالب ثلاثة؛ الأول: يتناول قيمة المساواة، والثاني يختص بقيمة الحرية، أما الثالث فيعكف على مناقشة نتائج قيمة العدالة.

أولاً

قيمة العدالة

يتناول هذا المطلب بالعرض والتحليل نتائج الأسئلة (من ٤٥ إلى ٤٧)، والتي تشمل طائفة من العبارات، تدور حول مسائل تخص قيمة العدالة؛ وذلك على النحو الآتي:

١- لو البنت متخرجة بتقدير عالي والولد بتقدير مقبول، وتقدموا لنفس الوظيفة، فيمي الأحق بها:

على عكس ما يبدو منطقياً بموافقة الجميع على هذه المقولة، كون صاحب التقدير الأعلى هو الأحق بغض النظر عن نوعه، إلا أن النتائج في الجدولين (٣.٣.١٤) ذكور و(٣.٣.١٤) إناث، جاءت مغايرة إلى حد ما، إذ يوافق بشدة ٧٩.٨% ويوافق فقط ١٦.٧%، فيما يرفض بشدة ٢.٥%، ويرفض فقط ٠.٥%.

وقد كانت أعلى نسبة موافقة وبشدة لدى إناث جيل الشباب (٨٧.٣%)، بينما أكبر نسبة رفض لدى إناث جيل الكبار (٥.٦%) اللاتي رأين أن الولد أحق بالوظيفة من البنت بدعوى أنها ستتزوج، ويتكفل زوجها بأمور الصرف وليس هي.

٢- يجب إعطاء المرأة حقوقها كاملة في كل شيء خاصة في الميراث:

لابد أن يُعطى كلَ ذي حقٍ حقه، دون تفرقة بين ذكر وأنثى ولا كبير وصغير، فالحق أحق أن يتبع، وفيما يتعلق بأمور الميراث، فهي قضية شائكة خاصة في ريف صعيد مصر، وبالأخص عندما يكون الميراث على صورة أرض زراعية، ففي هذه الحالة لا يحب الأخوة الذكور أن تخرج الأرض من أيديهم،

---

[1] غادة علي موسى، "المشاركة السياسية للمرأة نظرة عامة"، في: هبه أحمد نصار، وصلاح سالم زرنوقة (محرران)، مرجع سابق. ص ص ١٣١-١٥٤

[2] المرجع السابق. ص-ص ٢٠٦-٢١٧